



MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

ملف الهجرة مدينة ليون خلاصة وافية



تجمع هذه الوثيقة بين ملفّ الهجرة الخاصة بمدينة ليون وورقة الأولويات اللذين تمّت صياغتهما في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة، ضمن شبكة من المدن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط. للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icmpd.org/mc2cm

لمحة عامة (٢٠١٢)	
سلطة محلية ذات وضع خاص تتمتع باختصاصات المدينة الكبرى والمقاطعة	الإطار السياسي والإداري
١٣٣٣٦١٨ (٢٠١٣)	السكان
٣,٩٪	النسبة مقارنةً مع عدد سكان المدن على المستوى الوطني
٩,٣٪	نسبة الأجانب من سكان مدينة
١٧,٦٪	نسبة الأشخاص المولودين في الخارج من إجمالي عدد سكان المدينة

إطار الهجرة

تضمّ مدينة ليون الكبرى على أراضيها ١٨٠ ٤٤٥ مهاجراً (أيّ الأشخاص الأجانب المولودين في الخارج والمقيمين في فرنسا، والذين يستطيعون في ما بعد الحصول على الجنسية الفرنسية)، أو ما يزيد بقليل عن ١٣٪ من إجمالي عدد سكّانها في العام ٢٠١٢ (١,٣ مليون نسمة). بفضل هذه النسبة التي تتفوق المعدّل الوطني (١,٤٪)، استطاعت مدينة ليون الكبرى أن تثبت نفسها كأحد أهمّ مراكز استقبال المهاجرين في فرنسا. تتمتع المدينة بتاريخ هجرةٍ طويل، يمكن إيجازه بما يلي:

- منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى العام ١٩١٠، استقبلت مدينة ليون الكبرى الموجة الأولى للهجرة الإيطاليّة الوافدة إلى أراضيها، تلتها الموجة الثانية في فترة ما بين الحربين العالميتين، بالإضافة إلى هجرة العمّال من بولندا، واليونان، وإسبانيا، والبرتغال، وأرمينيا
- في منتصف القرن العشرين، بعد الحرب العالميّة الثانية، ازدادت الحاجة إلى اليد العاملة. فبالإضافة إلى الهجرة المستمرة من البلدان الأوروبيّة، رصدت المدينة تدفّقاتٍ جديدة للمهاجرين من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبخاصّةٍ من الجزائر، والمغرب، وتونس
- تميّزت فترة السبعينات بالهجرة الوافدة من دول المغرب العربي، وأوروبا الشرقية، وآسيا، فضلاً عن تدفّقاتٍ جديدة للمهاجرين من أفريقيا ما دون الصحراء
- بعد عام ١٩٨٠، استقبلت مدينة ليون الكبرى مهاجرين من أفريقيا، وأوروبا، ومؤخراً من الشرق الأوسط

يتمركز في أربع مناطق إدارية في مدينة ليون (الثالثة والسابعة والثامنة والتاسعة) ٢٣٪ من السكّان المهاجرين إلى المدينة الكبرى، وبالتحديد عند الضفة اليسرى لنهر الرون. على مستوى المدينة الكبرى، يقم نصف السكّان المهاجرين في عشر بلديات تقع جنوب وشرق ليون تماماً (من بينها فو أون فولان، وسان فون، وفينيسيو).

السكّان المهاجرون

يشكّل السكّان المهاجرون الوافدون من دول المغرب العربي ٤٠٪ من إجمالي عدد السكّان المهاجرين في ليون. وشهدت المنطقة انخفاضاً في نسبة المهاجرين من أوروبا (٣٠٪). فيشكل المهاجرون من أصولٍ إيطالية ١٥٪ من إجمالي عدد المهاجرين ما فوق الـ ٥٥ عاماً ويمثلون ٤٪ فقط من عدد المهاجرين ما دون الـ ٢٥ عاماً. أما بقية البلدان المصدّرة للمهاجرين، بخاصّةٍ الآسيوية منها، فتشكل اليوم ١٤٪ من إجمالي عدد السكّان المهاجرين في المدينة الكبرى، في حين تصل نسبة المهاجرين من دول أفريقيا ما دون الصحراء إلى ١١٪ فقط. يُعتبر المهاجرون من إيطاليا وإسبانيا الأكبر سنّاً بين السكّان المهاجرين، حيث يبلغ متوسط أعمارهم ٦٦ و ٦١

عاماً على التوالي، في حين يُعتبر القادمون من أوروبا الشرقية وأفريقيا ما دون الصحراء الأصغر سناً، حيث يبلغ متوسط أعمارهم ٣٤ سنة. فضلاً عن ذلك، اكتسبت تدفقات الهجرة طابعاً أثنيّاً ملحوظاً في أعقاب التحوّلات في أنماط الهجرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي شكّلت الهجرة الأسرية المحرّك الأساسي فيها. تشكّل اليوم النساء القسم الأكبر من المهاجرين (٥١,٧٪).
يعمل المهاجرون في مدينة ليون الكبرى، بدرجة أكبر من السكّان غير المهاجرين، كعمال (٢٦٪ مقابل ١٤٪)، وموظّفين (٣١٪ مقابل ٢٧٪). لكنهم يشغلون مهناً وسيطة ومناصب إدارية بدرجة أقلّ من السكّان غير المهاجرين.

في المقابل، تنخفض نسبة المهاجرين العاملين بشكلٍ طفيف مقارنةً مع غير المهاجرين. فتبلغ هذه النسبة ٥٧٪ لدى المهاجرين مقابل ٦٠٪ لدى غير المهاجرين. أما نسبة العاطلين عن العمل في صفوف المهاجرين، فتفوق بأشواطٍ النسبة لدى غير المهاجرين، حيث تبلغ ١٣٪ للمهاجرين و٧٪ لغير المهاجرين وفقاً لإحصاءات المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (١٩ و ١٠٪ وفقاً لإحصاءات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية - اليوروستات).

بشكلٍ عام، تنخفض نسبة التحصيل العلمي لدى المهاجرين مقارنةً مع غير المهاجرين. ف٣١٪ من المهاجرين لا يحملون شهادات مقابل ٢١٪ من غير المهاجرين. في المقابل، يمتّع ٣٨٪ فقط من المهاجرين بمؤهلاتٍ أعلى من شهادة الثانوية العامة مقابل ٤٦٪ لغير المهاجرين. تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة المهاجرين الحاملين لشهاداتٍ قد تتفاوت بشكلٍ ملحوظ وفقاً لبلدهم المنشأ.

إدماج الهجرة

ليس من سياسة محلية للهجرة في فرنسا، بل تمارس الدولة وظيفتها السيادية في هذا الشأن. مع ذلك، تتيح السياسات المحلية العامة التصرف بطريقة غير مباشرة، من خلال أدوات تنظيمية خاصّة بمواضيع معيّنة. تلك هي الحال في ما يتعلق بسياسة الإسكان، والسياسة الحضرية، والمساعدات المتعلقة بالوظائف والدمج، والمساعدات الاجتماعية، والمراكز المجتمعية للعمل الاجتماعي وغيرها. فتتيح كلّ هذه الأمور تحسين الوضع المقترن غالباً بالهجرة الوافدة.

تدير مدينة ليون الكبرى، منذ أكثر من ٣٠ عاماً، سياسةً حضرية وسياسة إسكانٍ بشكلٍ تطوّعي، كي تحوّل دون العزل المكاني والاجتماعي الذي يطال السكّان المهاجرين بشكلٍ غير مباشر، لا سيّما أولئك الذين يتركزون بكثافة في مناطق معيّنة.

بفضل السياسة الحضرية (مجموعة من التدابير التي تستهدف الأحياء الحساسة حيث تتمركز شريحة السكّان الفقيرة والمعزولة والعاطلة عن العمل، وحيث يحتشد في أغلب الأحيان المهاجرون الوافدون)، تمّ تطوير

مجموعة من الخطوات لدمج السكّان من خلال التعليم، والتدريب، والتوظيف، والوقاية من الانحراف، والصحة، والثقافة، ودمج أحياء المدينة من خلال عمليات تجديد حضري طموحة نوعاً ما. فأُتاحت عمليات التجديد الحضري المطبقة منذ العام ٢٠٠٣ تحديث صورة الأحياء، وتحسين ظروف المعيشة، ولبس اختلاط حقيقي على صعيد السكن. جدير بالذكر أنّ الأحياء التي تضم المساكن الاجتماعية، وبالتحديد تلك التي لم تخضع لعملية تجديد حضري، ما زالت تشهد تتركزاً للسكّان الذين يعانون وضعاً اجتماعياً واقتصادياً صعباً. مع ذلك، تؤدي هذه الأحياء الشعبية دوراً فعلياً في استقبال السكّان ذوي المستوى المتواضع و/أو المهاجرين.

في ما يتعلق بمسائل الهجرة، تبرز الجهات الفاعلة العامة سياسةً تسهّل الاختلاط والتضامن والمشاركة الكاملة للجميع في حياة المدينة، لا بل تشجع على ذلك، حرصاً منها على تكريس روح المساواة.

السلطات المحلية المختصة بمحوكة الهجرة على المستوى المحلي

<p>تمثّل السلطة المركزية على المستوى المحلي. يوكل إليها فرض احترام القوانين، وتطبيق المراسيم، والإشراف على الإدارات الإقليمية.</p> <p>في ما يتعلق بالهجرة الوافدة، تسهر المحافظة على فرض احترام القوانين التالية: قانون ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ حول حقوق الأجانب في فرنسا، وتأشيرات الدخول، وهجرة العمّال ذوي المهارات، والهجرة الأسرية، وإقامة الطلاب الأجانب، والأجانب المرضى ومرافقهم، والأنواع الأخرى من رخص الإقامة، بالإضافة إلى مكافئة الهجرة غير النظامية، والعمل غير المعلن عن</p>	<p>المحافظة</p>
<p>تمثّل اختصاصاتها الرئيسية في التخطيط الحضري، والإسكان، والتنمية الاقتصادية، والإدماج، والتضامن (بما في ذلك القاصرين غير المصحوبين بذويهم). وهي تعمل في إطار الخطة الاجتماعية بشكلٍ أساسي في الأحياء الشعبية (حيث تتركز أغلبية السكّان المهاجرين)، في محاولةٍ منها لتضييق الفجوات بين هذه الأحياء والمناطق الأخرى في المدينة (على صعيد التعليم، والثقافة، والخدمات، وغيرها)، وتشجيع التنوع، وتوفير مستوى معيشة جيد</p>	<p>مدينة ليون الكبرى</p>
<p>يمكن أن تستعين بمقارباتٍ استباقيةٍ لتحسين اندماج المهاجرين أو أن تنصّر بطريقةٍ طوعيةٍ لتحسين وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية بشكلٍ عام</p>	<p>مدينة ليون</p>

المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الهجرة والدمج في المدينة*

تقوم باستقبال المهاجرين- سواء الحاملين أوراقاً ثبوتية أم لا، وسواء أكانوا يستفيدون من تغطية صحية أم لا- في مراكز استقبال ورعاية وتوجيه، حيث تقترح عليهم خدمات الرعاية والدعم في اتباع الإجراءات الإدارية للحصول على التغطية الصحية التي تحقّ لهم، وإرشادهم إلى المؤسسات الصحية العامة. تنظّم أنشطة متنقلةً لملاقاة المهاجرين مباشرةً في أماكن سكنهم (تشمل خدمات ترميز، واستشارات طبية، ووقاية، وفحوصات وغيرها)

منظمة أطباء العالم

يستقبل ملتصبي اللجوء واللاجئين من مختلف الأصول، ويدافع عن حقّ اللجوء، ويعزّز ظروف دمج اللاجئين، ويدعم الأجانب في ممارسة حقوقهم على الأرض، ويكافح ضدّ التمييز. هو المحاور المفضّل مع السلطات العامة على المستويات المحلية والوطنية والأوروبية والدولية، للتفاوض على ظروف استقبال ودمج أفضل للاجئين وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون

منتدى اللاجئين
FORUM RÉFUGIÉS

تساعد الأشخاص تَمّن يحتاجون إلى مركز إيواء بشكلي طارئ، من خلال ضمان استقبالهم بشكلٍ فوري ومن دون شروط أو تمييز. ويتمّ الاعتماد على الرقم ١١٥ (وهو رقم الهاتف الثابت لتوفير المساعدات الاجتماعية)، والفرق المتنقلة، ومنظمة سامو الاجتماعية، ومراكز الاستقبال النهارية، ومراكز الإيواء في حالات الطوارئ. توجّه المهاجرين نحو مراكز الاستقبال والإيواء، وتوفّر لهم الدعم الإداري والاجتماعي والطبي والتعليمي

فاي سوسيال
VEILLE SOCIALE

*قائمة غير شاملة

توفّر المشورة والتدريب للمحترفين في قطاع الصحة الذين يحتكّون باللاجئين والسكّان المهاجرين. تساهم في حماية وتعزيز صحة المهاجرين وأسرههم في ظلّ احترام استقلاليّتهم وحقوقهم بالوصول إلى خدمات الرعاية

هجرة وصحة
رون- الألب
MIGRATION SANTÉ RHÔNE-
ALPES

تنشط في مجال الدمج من خلال السكن، وتقدّم حلولاً لتوفير المساكن الاجتماعية وحلول الإيواء التي تناسب الجميع- الموظفين أو العاطلين عن العمل، الأفراد أو الأسر- تَمّن يواجهون صعوبات اقتصادية ومشاكل على صعيد الدمج، ولا يجدون سكناً يأويهم في قطاع العقارات التقليدي

أدوما
ADOMA

توفّر مساكن مؤقتة للعمّال المهاجرين، والأشخاص المعزولين، والعائل الوحيد (الأم أو الأب)، والأسر التي تطلب اللجوء. يشكّل هذا النوع من المساكن نقطة الانطلاق نحو تحقيق الدمج من خلال السكن الأمر الذي تعتبره المنظّمات غير الحكومية حقّاً مشتركاً. كما تؤمّن الإقامة والمرافقة لطالبي اللجوء على الصعيد المحلي

أراليس
ARALIS

تدافع عن كرامة اللاجئين والمهاجرين وحقوقهم. كما لديها خطّ ساخن، وتقدّم الخدمات والاستشارات، وتؤوي عدداً من المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، تتابع هذه المنظمة حالات المهاجرين في مراكز الاحتجاز أو في السجون، وتوفّر المعلومات الضروريّة لهم

سيما
CIMADE

الإطار المؤسسي

التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والوطني

على الصعيد الوطني، تُصدر محافظة المقاطعة رخص الإقامة بموجب تعليمات وزارة الداخلية. وفي مدينة ليون الكبرى كما في كلِّ مقاطعة أخرى، تجتمع لجنةٌ تتألف من رئيس البلدية و«مُخصين مؤهلين» بانتظام. وتضطلع اللجنة بدور استشاري في الملفات التي من المتوقع أن تنال إجابةً سلبيةً من قبل المقاطعة، وذلك عند استيفاء شروط الإقامة اللازمة. وتقوم مجموعةٌ توجيهيةٌ مؤلفةٌ من ممثلين عن الدولة والمدينة الكبرى والبلدية بتنسيق السياسة الحضرية في ليون ومراقبتها. وهي سياسةٌ تُعنى بشكلٍ ملموس بالأحياء التي ترتفع فيها نسبة المهاجرين بصورةٍ عامة.

التعاون الدولي

نسجت مدينتا ليون وسطيف (الجزائر) شبكةً قائمةً على الروابط المتينة والتبادلات الحالية بين سكّان المدينتين: فأصول ٦٠٪ من جزائريي ليون هي من ولاية سطيف. يرتكز هذا التعاون على عدّة محاور، منها المساحات الخضراء، والإنارة العامة، وتحسين المناطق الحضرية، وتوطيد العلاقات الاقتصادية. منذ العام ٢٠١٠، أثمرت عدّة بعثات تدريبية لمدراء تنفيذيين في سطيف، واستقبال متدرّجين في ليون، عن تبادلات تقنية بين جميع الشركاء في المنطقتين.

أما الاحتفالات الفنصية التي تشارك فيها ٤٩ بعثة دبلوماسية في المدينة، فتسلّط الضوء، طيلة يومين في ساحة بيلكور، على غنى القارات الخمس وتوّعها. وتشارك جمعيات عديدة في هذه الاحتفالية الكبرى التي تشهد عروضاً للأزياء التقليدية والعصرية، وموسيقى، ورقص، ومعارض، وأنشطة فنية متتالية أخرى، تبرز قيمة سكّان ليون الوافدين من بلدان وثقافات مختلفة.

النظرة العامة إلى الهجرة والدمج

تعتبر الأفكار النمطية المحيطة بالمهاجرين عديدة. وفي ليون كما في غيرها، يتمّ أحياناً التعبير عنها صراحةً. فهي تعبر عن مشاعر خوف، وبالتحديد الخوف من الأجنبي، وأحياناً أخوف من الغريب. تعلق أيضاً خطابات كراهية، كما تقوم بعض المجموعات السياسية بالتعبير عن مواقف أيديولوجية تتمّ عن كراهية الأجانب. في هذا الإطار، تساهم أنشطة مكافحة مظاهر التمييز، لكن أيضاً جميع أنشطة المدينة الكبرى الهادفة إلى الدمج الاجتماعي، والاختلاط، والتساوي في الفرص، والقضاء على التفاوتات الاجتماعية، في تعزيز مكافحة هذه الأفكار النمطية المتعلقة بالأجانب والمهاجرين، كما يطبّق المجتمع المدني أشكال تواصل وتفكير حول الإطار العالمي والوضع المحلي (مثل سيماد LA CIMADE والشبكة الإقليمية تراس TRACES).

الوصول إلى الخدمات في مدينة ليون الكبرى

يرتكز الوصول إلى خدمات مدينة ليون الكبرى ومدينة ليون على مبدأ المعاملة المتساوية بين السكّان الأجانب والمواطنين الفرنسيين. وعلى الرغم من أنّ شرعية الإقامة غير مبنية على الجنسية ولا تؤثر على وصول الشخص إلى مصادر المعلومات حول الخدمات المتوفرة، إلّا أنّها قد تؤثر على إمكانية استفادة الشخص من الخدمات. ما من خدماتٍ مخصّصة للمهاجرين أو الأجانب وحدهم بالمعنى الفعلي للكلمة، باستثناء تلك التي تستهدف القاصرين غير المصحوبين بذويهم، بل تكون الخدمات موضوعةً بتصرف الجميع في كافة المجالات التي تقع تحت مسؤولية المدينة الكبرى ومدينة ليون. وفي بعض الأحيان، يشارك عددٌ من المواطنين والجمعيات في أنشطة تستهدف المهاجرين، بطريقةٍ تكمل الخدمات المتوفرة أو الأشكال الأخرى من الأنشطة والإجراءات. من هذا المنطلق، تتمتع مدينة ليون في مجال التعليم بدائرةٍ للخدمات الطبية والاجتماعية المدرسية تلعب دوراً إشرافياً في المدارس، في حين تقوم مدينة ليون الكبرى بإدارة المدارس بالتكامل مع الدولة التي توفر التعليم لجميع الأطفال بين 6 و 16 سنة المتواجدين على أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، توفر بعض الجمعيات (مثل الجمعية الليونية لتأمين وصول أطفال الأحياء الفقيرة إلى المدارس ودعمهم CLASSES، وجمعية المساعدة في تعليم الأطفال ASET) وساطات محدّدة لبعض شرائح المهاجرين الذين يواجهون صعوبات.

وفيما يتعلّق بالوصول إلى العمل، فإنّ مدينة ليون الكبرى مسؤولةٌ عن سياسة الدمج الاقتصادي، بخاصّة من خلال «دخول التضامن العملي» (RSA) هو المختصر الفرنسي للكلمة)، والخطوات التي تتّخذها لتعزيز التوظيف. إلى جانب مدينة ليون، تدعم مدينة ليون الكبرى مجموعةً من الجهات الفاعلة لتعزيز الدمج الاقتصادي للجميع، ويمكن لشبكات الجمعيات (SINGA) أو أجهزة محدّدة (مثل برنامج أكسليبر من منتدى اللاجئين - ACCELAIR DE FORUM RÉFUGIÉS) أن تقترح خطواتٍ تكملية لمساعدة المهاجرين النظاميين على الوصول إلى سوق العمل.

تُعتبر «بيوت المدينة الكبرى» (MAISONS DE LA MÉTROPOLE) بوابة الوصول إلى خدمات مدينة ليون الكبرى في مجال الشؤون الاجتماعية، وبخاصّة تأمين الاندماج الاجتماعي والمساكن للأسر التي تعاني أوضاعاً صعبة. على صعيد البلديات، تقدّم المراكز المجتمعية للعمل الاجتماعي (CCAS) مساعدة اجتماعيةً اختيارية، وعنواناً بديلاً للمشرّدين. فضلاً عن ذلك، يشارك عددٌ من الجمعيات في تقديم المساعدات الاجتماعية للمهاجرين من خلال خدمات الدعم المتنوعة، والمساعدة في الإجراءات الإدارية، والتبرّع بالملابس إلخ.

أما الإيواء (مراكز الإيواء في حالات الطوارئ، ومراكز استقبال ملتمسي اللجوء وغيرها)، فيصنّف ضمن اختصاص الدولة. لا يُعتبر الإيواء بشكلٍ عام رهناً بشروطٍ معينة. لكنّ الإيواء لغرض الدمج، كالوصول إلى

المساكن الاجتماعية، يكون رهناً بمدى توفر الموارد (وبحسب الإقامة بشكلٍ غير مباشر). يُعتبر الإيواء والسكن مسألةً حسّاسة، إذ تشارك مدينة ليون الكبرى في سياسة الإسكان وبناء المساكن الاجتماعية بالإضافة إلى الجمعيات التي تدعم الاستفادة من الطرق الاعتيادية للحصول على سكن، والتي تتولّى في بعض الحالات إدارة مراكز الإيواء لغرض الدمج بالنيابة عن الدولة.

تدير مدينة ليون الكبرى خدمة حماية الأمهات والأطفال (المساعدة في مرحلة الحمل، ومساعدة الوالدين الشابين، وخدمات الوقاية وغيرها). وفي مجال الصحة، تشارك مدينة ليون الكبرى في توفير التأمين الصحي، أو على وجه التحديد المساعدات الطبية التي توفرها الدولة للأجانب غير النظاميين، ممّا يتيح للجميع الحصول على الرعاية الصحية، حتى وإن كانت الحاجة تدعو إلى توفير أشكال وساطة (مثل الوصول الدائم إلى الرعاية الصحية في المستشفيات، وخدمات منظّمة أطباء العالم).

فضلاً عن ذلك، تُشرك المدينة الكبرى ومدينة ليون السكّان في ممارساتٍ تشاركيّةٍ أو هيئاتٍ مشاركة، مثل مجالس الأحياء أو مجلس التنمية، كما تكافحان الصور النمطية المكوّنة عن المهاجرين، وتتقدّان أنشطةً لمكافحة التمييز، وتدعمان مختلف أشكال التواصل والتفكير التي تعزّز بدورها الحركات المدنية والمؤسّساتية من أجل استقبال المهاجرين.

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)،
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة (UN - HABITAT)

WWW.ICMPD.ORG/MC2CM

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتيب، أو نسخه، أو نقله، بأي شكل
أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، بما في ذلك النسخ، أو التسجيل، أو تخزينه في أنظمة
تخزين البيانات واسترجاعها من دون الحصول على إذن مسبق من أصحاب التأليف والنشر.
تم إصدار هذا الكتيب بمساعدة الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).
تقع مسؤولية مضمون الكتيب على المؤلفين وحدهم، ولا يمكن الاعتبار بأي شكل من الأشكال أنه
يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

بتحويل مشترك من الاتحاد الاوروبي



بتحويل مشترك من



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

من تنفيذ



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



UCLG

United Cities
and Local Governments



UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE